الفصل الثالث

بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية إلى أين؟(*)

سمير أمين(**)

حول حرب الخليج: بعض المسائل المتعلقة بالنظام العالمي وبحُلم تعميم الرأسمالية في العالم كما بالتسلّط العسكري والهيمنة اللذين تمارسهما الولايات المتحدة وبدور الأمم المتحدة.

إن حرب الخليج ليست بحدث ذي طابع اقليمي فحسب. إنما هي حدث مهم يكشف في الوقت عينه نزعات الرأسمالية العميقة والراسخة وكل ما هو جديد في النظام العالمي، كما هي الحال منذ انهيار النظام السوفياتي. العِبَر التي بإمكاننا استخلاصها من هذا الحدث هي، إذاً، في غاية الأهمية.

* * *

سوف نطرح في ما يلي بعض الفرضيات حول الموضوع، علماً بأن الفرصة أُتيحت لنا سابقاً للتعبير عن رأينا، سواء في ما يتعلق بحرب الخليج كحدث، أو أزمة النظام العالمي بمختلف أوجهها.

الفرضية الأولى

إن توحيد العالم على أساس قوانين السوق (الرأسمالية) لهو حلم رجعي. ذلك

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٢٢.

(**) مفكر عربي من مصر.

أن ممارسة هيمنة ما على النظام الرأسمالي العالمي - التي غالباً ما تكون مرتبطة بتوحيد السوق - هي بمثابة استثناء وليست قاعدة.

١ - إن مفهوم الرأسمالية، في العمق، يميل إلى اعتبار الكرة الأرضية بكاملها سوقاً يكون انفتاحها الأقصى شرط «نمو» المجتمعات الحديثة، وذلك حسب الايديولوجيا السائدة. بيد أن انتشار الرأسمالية يستقطب بطبيعته دولاً من مختلف أنحاء العالم، وهذا الاستقطاب مرفوض بالنسبة إلى الشعوب المحيطة بالنظام المذكور التي هي ضحية الانتشار العالمي للرأسمالية، أي مرفوض بالنسبة إلى الأكثرية البشرية، وذلك لما يخلّفه من عواقب وخيمة على الصعد الاجتماعية والسياسية والثقافية.

لذلك، فإننا نلاحظ أن الفترات التي تحقق خلالها توحيد السوق العالمية - وإن بشكل جزئي - كانت وجيزة واستثنائية في تاريخ الرأسمالية العالمية المطبّقة عملياً. إن تفجّر النظام العالمي وتفككه (Delinking) بدرجات مختلفة نتيجة ثورة الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي و/أو نتيجة التفاوت في نمو المدن الرئيسية يشكلان القاعدة العامة. نذكّر هنا، على سبيل المثال، بأن العشرين عاماً أو الثلاثين التي أدخلت خلالها السوق الرأسمالية نسبياً في نطاق الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر (١٨٥٠ - ١٨٨٠) تلاها خمسة وستون عاماً من المنافسات الامبريالية الداخلية، عنيفة إلى درجة أنها سبّبت حربين عالميتين، كما سبّبت، اعتباراً من عام ١٩١٧ سبعين عاماً من التفكك الداخلي الفعلي في الاتحاد السوفياتي، ثم في أوروبا الشرقية، وأخيراً في الصين.

إذا كنا نذكّر منذ البدء بهذه الفرضية التي تبدو لنا أساسية، فذلك لأن الانهيار السوفياتي الذي تزامن مع حرب الخليج يغذّي اليوم الأمل بأن توحيد العالم من خلال السوق في طريقه إلى التحقّق، بل إنه يستطيع أن يكون أساساً لازدهار شامل جديد. إننا نظن، على خلاف ذلك، أن هذا التوحيد يعني مضاعفة الاستقطاب ولو بأشكال جديدة طبعاً، وأن الايديولوجيا الليبرالية لا تسمح بطرح مشكلة النمو بشكل صحيح، وأن لا مفر من استراتيجيا التفكك التي تنطوي على مفهوم عالم متعدد المحاور (Polycentrique). وبالتالي، فإننا نظن أن الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي - أي شعوب الجنوب وشعوب الشرق - من الآن فصاعداً سترّد بالرفض والثورة على محاولة فرض توحيد العالم من خلال السوق. إذاً، فإن مفهوم الرأسمالية سيؤدي إلى تدخلات عسكرية عنيفة لأنه يفرض على الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي نظاماً مرفوضاً بالنسبة إليهم.

٢ - يرى أحد التيارات الفكرية أن ننظر إلى تاريخ الرأسمالية العالمية على أنه سلسلة من الهيمنات المتتالية. إلاّ أننا ننفي هذه الفرضية. فالهيمنة ليست بقاعدة في تاريخ التوسع الرأسمالي العالمي، بل إنها تشكّل استثناء قصير الأجل، وبالتالي غير ثابت. إن قاعدة هذا النظام تقوم، بالأحرى، على المنافسة الدائمة. فنحن نرفض مثلاً

مجرد الحديث عن هيمنة بريطانية خلال القرن الثامن عشر، إذ إن انكلترا كانت حينها تستولي على مراكز بحرية هامة على حساب منافستها فرنسا. ولكنها لم تكن قادرة بعد على توكيد سلطتها في شؤون القارة الأوروبية، كما أنها لم تكن قادرة على السيطرة تماماً في ما وراء البحار، ولن تكسب هيمنتها إلا في وقت لاحق، بعد أن «فُتحت» الصين والامبراطورية العثمانية (اعتباراً من عام ١٨٤٠) وبعد أن قُمِعت الثورة الهندية (Cipayes)[1] عام ١٨٥٧. إن التقدم الصناعي والاحتكار المالي الحقيقيين اللذين كانت تتمتع بهما بريطانيا العظمى لم يكونا كافيين ليؤديا إلى هيمنة فعلية، لأن هذه الهيمنة التي كانت توصف بالعالمية كان عليها أن تتكيّف مع التوازن الأوروبي الذي لا تسيطر عليه انكلترا. وهكذا، ما إن بدأت هيمنة بريطانيا العظمى (اعتباراً من عام ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠) بالسكون حتى هدّدها اعتباراً من عام ١٨٨٠ بروز منافسين لها؛ أولهما ألمانيا، وآخرهما الولايات المتحدة، على الصعيدين الصناعي والعسكري، وإن كانت لندن استطاعت أن تحافظ مدة أطول على وضع مالي مميز.

هل تغيّر أي شيء منذ ذلك الحين؟ أم أن الأشياء في طريقها إلى تبدل فعلي؟ إن هيمنة الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ هي في الحقيقة ذات طابع جديد من بعض النواحي. فلأول مرة في تاريخ البشرية، استخدمت الولايات المتحدة وسائل تدخُل عسكرية على صعيد الكرة الأرضية (وسائل تهديم وإبادة جماعية). بين ١٩٤٥ و١٩٩٠ كانت الولايات المتحدة تشكّل أحد قطبَي القوة العسكرية في العالم، وكان الاتحاد السوفياتي يُشكّل القطب الآخر. أما الآن، فإن الولايات المتحدة قد أصبحت، أو أنها في طريقها إلى أن تصبح، ما لم يَكُنْهُ أحد قبلها ـ إلا هتلر في خياله ـ أي القائد (العسكري) للعالم... ولكن كم من وقت سيدوم ذلك؟

الفرضية الثانية

تعيش الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤١ على الاقتصاد الحربي. فإذا ما انهار هذا الاقتصاد تغرق البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلاّ إذا أُعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي.

إن الرأسمالية تحمل معها نزوعاً ملازماً إلى خلق طاقات إنتاج تتجاوز الطلب المليء، أي القادر على وفاء الدين. وقد حملتني هذه الفرضية الأساسية التي يؤمن بها، مثلي، بول سويزي (Paul Sweezy)، وهاري ماغدوف (Harry Magdoff) إلى التثبّت من أن الولايات المتحدة لم تخرج من أزمة الثلاثينيات إلاّ بفضل الاستهلاك الحربي الخيالي خلال الحرب العالمية الثانية الذي سرعان ما حلّ محله استهلاك مماثل خلال

(١) جندي هندي [قديماً].

الحرب الباردة. وكانت الولايات المتحدة غداة الحرب تتمتع بامتيازات هامة، ذلك أنها كانت الرابح الحقيقي الوحيد في النزاع. فقد سمح لها الاقتصاد الحربي باستعادة نموّها كما بتأمين العمل للجميع، وهذان شيئان فشل «البرنامج الجديد» (New Deal)[٢] في تحقيقهما بالرغم من كل الجهود المبذولة. وفي حين أن أوروبا والاتحاد السوفياتي والصين واليابان أفلستها المحنة ودمرتها، سمح المجهود الحربي للولايات المتحدة بتجديد وسائل إنتاجها. بالإضافة إلى ذلك، لم تكتفِ الولايات المتحدة بتقدمها التقاني الساحق على كل المنافسين في كل المجالات، بل إنها كانت تتمتع أيضاً بسلطة عسكرية لا مثيل لها كونها تحتكر القنبلة الذريّة. فاختارت الولايات المتحدة حينها أن تفرض هيمنتها على صعيد الكرة الأرضية بكاملها.

وهكذا قررت الولايات المتحدة أن تدخل الحرب الباردة التي فرضتها على الاتحاد السوفياتي. لذلك، فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تُعرف بـ «عصر يالطا» هي أجدر بأن تُسمّى «عصر بوتسدام». ففي يالطا لم تكن الولايات المتحدة تمتلك بعد السلاح النووي. وكانت تخشى، شأنها شأن روسيا، احتمال انبعاث روح التسلط العسكرية الألمانية التقليدية، لذلك فإننا نراها توافق بكل طيب خاطر على التحالف مع الاتحاد السوفياتي وعلى تشكيل منزلق في أوروبا الشرقية يضمن لها حمايتها. أما في بوتسدام، فقد كان كل شيء مختلفاً، إذ إن السلاح «المطلق» كان بتصرف الولايات المتحدة مما غيّر سلوكها فجعلها تختار الحرب الباردة.

مهما يكن من أمر، فإن الولايات المتحدة قد ربحت اليوم هذه الحرب الباردة التي أدّت بالنظام السوفياتي إلى الانهيار. لكن أوَليست هذه الحرب في طريقها إلى تدمير النظام الأمريكي نفسه؟ وكما تشير آن ماركوسن (Ann Markussen)، فإن الثقل الهائل للاقتصاد العسكري الأمريكي هو، بلا ريب، السبب الأساسي في فشل الولايات المتحدة في سباق التنافس الدولي مع أوروبا واليابان.

هل ستتوصل القوى التقدمية والديمقراطية إلى إعادة وضع بنية للولايات المتحدة ترتكز على انهيار هذا الاقتصاد الحربي؟ هل ستتوصل إلى قيادة المعركة فارضة إصلاحات اجتماعية تقدمية تتعدى المفهوم المجرّد للربح؟ ذلك هو التحدي الكبير الذي ستواجهه تلك القوى.

الفرضية الثالثة

إن هيمنة الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب كانت ترتكز على النظم

---

(٢) البرنامج التشريعي والإداري الذي وضعه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ابتغاء الانعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي خلال العقد الرابع من القرن العشرين.

العسكرية التي توصلت من خلال تهديدها بفزَّاعة الخطر الشيوعي إلى تلافي تطوّر كان بإمكانه أن يضع حداً للهيمنة الأمريكية، المتمثّل في تقارب أوروبا وروسيا وحتى ما وراء الصين.

١ ـ لقد ورثت الولايات المتحدة نظرية قديمة في الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) عن انكلترا التي كانت تعتقد أن طبيعتها الجزيرية تحميها ما دام توازن القوى في القارة الأوروبية يحول دون أية محاولة لانتزاع السلطة. وطبّقت الولايات المتحدة هذه النظرية على نطاق أوسع، ففكرت أن حماية «الجزيرة» الأمريكية تعتمد على بقاء أوراسيا (أي أوروبا وآسيا) نفسها مقسّمة نتيجة تضارب القوى المتنافسة فيها. كان خطر تكتلٍ أوراسي مُبعداً حكماً ما دامت النظم الاجتماعية في أوروبا الرأسمالية من جهة، وفي الاتحاد السوفياتي والصين من جهة أخرى، تتنافى في ما بينها.

٢ ـ إلاّ أن الهيمنة الأمريكية العالمية ما كانت لتنجح لولا موافقة الأوروبيين واليابانيين، حلفاء الولايات المتحدة، عليها، وشكّل الخطر السوفياتي المزعوم حجة لتبرير هذا التحالف. غير أن هذا الخطر لم يكن يوماً موجوداً حقاً: ففي عام ١٩٤٥، كان ستالين قد عدل منذ زمن بعيد عن محاولة نشر «الثورة» خارج حدود المنزلق الدفاعي. فقد كانت الاستراتيجيا السوفياتية الستالينية دفاعية ليس أكثر، وسار خلف ستالين بريجينف (بعد مرحلة الخروتشيفية) على الخط العام، ولو أن الاتحاد السوفياتي لم يعوض تأخره عن الولايات المتحدة في مجال السابق إلى التسلح النووي والبالستي إلاّ على حساب إجهاد النمو الاقتصادي. وقد حصل ذلك في وقت متأخر، وبالتحديد حوالى عام ١٩٧٠. وإذا كانت السياسة البريجنيفية ردّت على التحالف الأطلسي الأوروبي الذي لم يكن يهزّه شيء، بلعب ورقة «الضغط» على أوروبا بواسطة إقامة تحالفات عسكرية مع بعض بلدان العالم الثالث، فذلك بغية تنبيه الأوروبيين إلى «ضعفهم»، وإلى أن الشرق الأوسط يمكن أن يتوقف عن تزويدهم بالنفط في أي وقت. . . بعد فشل ابتسامات خروتشيف، كان هذا الخيار يلاحق الهدف نفسه: فصل أوروبا عن الحلف الأطلسي لتحطيم الهيمنة الأمريكية. ولم يكن له أية خلفيات أخرى كضمّ أوروبا الغربية إلى امبراطورية الكرملين، مثلاً، أو حتى مجرد جعل الدول العربية أو دول أخرى من العالم الثالث تابعة للاتحاد السوفياتي. لا يسعنا الآن إلاّ أن نعترف بأن المحاولتين السوفياتيتين ـ أي الابتسامات وهزّ العصا ـ باءتا بالفشل وأن الحلف الأطلسي الأوروبي بقي قوياً. يبقى أن نطرح السؤال على أنفسنا لنعرف ما هي الأسباب التي سمحت لهذا الحلف الأطلسي بالاستمرار، رغم كل العقبات التي يبدو أنها ستستمر في حمايته، بالرغم من العودة إلى سياسة الابتسام مع غورباتشيف، كما مع يلتسن، خاصة بعد الاستسلام غير المشروط لما كان يُسمّى الاتحاد السوفياتي.

هناك في الحقيقة ثلاثة أسباب جعلت أوروبا واليابان تؤيّدان مشروع الهيمنة

الأمريكية. السبب **الأول** هو أن الأوروبيين والأمريكيين يلاحقون الهدف الأساسي نفسه، وهو إرجاع الاتحاد السوفياتي إلى «القاعدة الرأسمالية»، مما يعني أن يقبل الاتحاد السوفياتي بسياسة الانفتاح. وتأسيس الرأسمالية العالمية يعتمد بالفطرة ومنذ القدم على فكرة أن الرأسمالية («المبادرة الحرة» وتحديداً الأجنبية منها) يجب ألا تعرف أية حدود، إذ إن حرية المبادرة لم تكن موجودة في الاتحاد السوفياتي، مما حدا البعض على وصفه بـ «الشيطاني» لأنه كان يتجاوز بانزوائه الفعلي النظام «الطبيعي» للأمور.

السبب **الثاني** هو أن أوروبا الغربية (خاصة المانيا) تنظر اليوم إلى أوروبا الشرقية وروسيا على أنهما محيطها الجديد («أمريكتها اللاتينية»)، أكثر مما ترى فيهما عضواً مساهماً محتملاً ضمن عملية بناء أوروبا مشتركة.

أما السبب **الثالث** فهو حاجة الطبقات الأوروبية الحاكمة إلى دعم الولايات المتحدة لإعادة بناء اقتصاد بلادها الذي دمرته الحرب. وهذا هو السبب الذي جعل الجميع حينها يقبلون بفرح مشروع مارشال (Plan Marshall). ونلاحظ أنه في تلك الحقبة، كانت واشنطن هي من فرض بهذه المناسبة تقارباً أوروبياً سيولّد فكرة لم تكن ناضجة بعد لدى الجميع، ألا وهي فكرة السوق المشتركة.

ولّد نجاح إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا واليابان اللتين تحولتا من جديد إلى منافستين حقيقيتين في الأسواق العالمية، تقارباً بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، وذلك بين ١٩٦٠ و١٩٧٠. هذا التقارب يبيّن بوضوح أن خطر «الانتشار الشيوعي» الذي كانت تجهر به وسائل الإعلام رسمياً، لم يكن في الحقيقة مصدر خوف أو قلق. إلاّ أن هذا التقارب كان ضعيفاً وحذراً. وحده ديغول كان مقتنعاً أنه كان يمكن أن يكون هذا التقارب أقوى. إن انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في منتصف الثمانينيات أزال مبدئياً كل العقبات التي كانت تعترض إنشاء كتلة أوروبية تمتد من الأطلسي إلى فلاديفوستوك، في روسيا. ومن الطبيعي أن إمكانية إنشاء هذه الكتلة، مهما كان شكلها، يتضمن بروز مجمّعات صناعية ومالية وعسكرية مزوّدة بثروات طبيعية غزيرة، بشكل يستحيل معه استمرار الهيمنة الأمريكية. إن هذا الكابوس كان يستحوذ على تفكير المسؤولين في واشنطن.

إن قرار شنّ حرب في الخليج اتخذ عمداً من قبل واشنطن كوسيلة للحؤول دون تشكيل «الكتلة الأوروبية» وذلك بإضعاف أوروبا (بالسيطرة على النفط الذي ستنفرد الولايات المتحدة بتأمينه من الآن فصاعداً)، وبإظهار ضعف البنية الأوروبية السياسية نفسها (وذلك بفضح اختلاف وجهات النظر فيها)، وأخيراً باستبدال فزّاعة «تهديد الخطر الشيوعي» القديمة بالخطر الجديد «الآتي من الجنوب».

أعطى الهجوم الأمريكي المعاكس، في مدى قصير، النتائج التي كانت تتوقعها

منه واشنطن. إذاً، فليس تنفيذ «أوراسيا» التي يطلق عليها اسم «البيت الأوروبي المشترك» وهو أصلاً اقتراح تم في عهد غورباتشيف، على جدول الأعمال. وهكذا فإن هيمنة الولايات المتحدة لم تنتهِ بعد، خاصة أن التكتلات القارية الأخرى التي تستطيع تهديدها لم تُنشأ بعد. إعادة إنشاء كتلة روسية ـ صينية؟ أم إنشاء كتلة يابانية ـ صينية ـ آسيوية شرقية وجنوبية ـ شرقية (دائرة ازدهار اليابان الامبريالي) ممتدة إلى الهند؟ نستطيع أن نتخيّل الكثير على الورق، وأن نخترع سيناريوهات قدر ما نشاء. إلاّ أن العقبات التي تعترض إنشاء هذه الكتل هي عظيمة إلى درجة أنها تمنع حتى من مجرد التفكير في إمكانية حدوثها. فالجزيرة الأمريكية تستمر في الاستفادة من توازن القوى في نصف الكرة الشرقي (أوروبا الشرقية والغربية، روسيا، الصين، اليابان، الهند).

٣ ـ نلاحظ، إذاً، أن التحالف الأمريكي ـ الأوروبي ـ الياباني الذي يشكّل الركيزة الأساسية للهيمنة الأمريكية على العالم لم يتفكك غداة الانهيار السوفياتي. فقد كانت الولايات المتحدة ذكية بفهمها أنه يتوجب عليها استبدال «الفزّاعة الشيوعية» بذريعة تبرر استمرار التحالف، فوجدت هذه الذريعة في الخطر الذي يشكّله ـ حسب زعمها ـ العالم الثالث. وهذا ما يفسّر تلاعبها بمفاهيم «الديمقراطية» و«حقوق الأقليات» التي تقوم حتى الآن على الأقل بدروها على أكمل وجه.

يقع الوطن العربي جغرافياً على الجانب الجنوبي لأوروبا، بينما يقع الشرق الأوسط على الجانب الجنوبي مما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي. لذلك فإن منطقة شرق المتوسط ـ الخليج تشكّل منطقة حيوية في الاستراتيجيا العسكرية الشاملة لهيمنة الولايات المتحدة.

هذا ما يفسّر تلوّث المتوسط بوجود كثيف للأساطيل البحرية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة وحتى يومنا هذا، إذ إن نسبة مرتفعة من الرؤوس النووية التي تتنقل على المحيطات تتركز في المتوسط، ولو أن الكثيرين يجهلون هذا الأمر. وكثافة هذا الوجود الملوث في المتوسط هي أقوى منها في أي من البحار والمحيطات الأخرى، حسب ما يؤكد كل الخبراء. ويزيد صغر مساحة البحر المتوسط وقرب السواحل المأهولة من البحر من خطورة هذا الوجود سواء على الصعيد البيئي أم على الصعيد السياسي.

وهنا أيضاً، لم يكن بالإمكان التغاضي عن مسؤولية أوروبا الغربية. فوجود الولايات المتحدة البحري في المتوسط كان ضمن إطار منطق منظمة معاهدة شمال الأطلسي الاستراتيجي. وبالرغم من استبعاد «خطر» عدوان سوفياتي اليوم ـ هذا إذا ما كان موجوداً فعلاً في السابق ـ فإن أوروبا الغربية لم تشر بأي شكل من الأشكال إلى أنها تفكر في الاتجاه نحو تجريد المتوسط من السلاح (أو على الأقل النووي منه). كل

ما يحدث يدل على أن أوروبا الغربية تتمنى استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم، بل توافق على تبرير هذه الهيمنة بـ «الخطر» الذي قد يشكله العرب الذين يسكنون بمحاذاة المتوسط والبحر الأحمر والخليج.

يبقى الوطن العربي شأنه شأن العالم الثالث يشكّل في أذهان الغربيين خطراً كامناً حقيقياً، ولو أنه يبدو تافهاً إذا ما فكر فيه الغربيون جدياً. صحيح أن البلدان العربية قد تتوصل يوماً إلى امتلاك أسلحة أكثر تقنية كصواريخ متوسطة أو حتى بعيدة المدى أو أسلحة كيميائية أو نووية، إلاّ أن السياسة الغربية تسعى جاهدة إلى منع حدوث شيء من هذا القبيل. فالخطابات الرنانة التي ألقيت بمناسبة حرب الخليج والتي كانت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، وقبلها الحملات التي شنّت ضد ليبيا (والهجوم الجوي على هذا البلد في وقت السلم دون أن يولد أية ردة فعل تذكر لدى الرأي العام)، بالإضافة إلى دعم تسلح إسرائيل النووي و«فضح» الخطر الذي قد تشكّله المساعدة الصينية التي تسمح للجزائر بأن تقتني بدورها وسائل دفاعية، تدخل جميعها في فصل خيار مجموعة القوى الغربية المعادي للعالم الثالث.

وجلي أن حتى مجرد فكرة تمكن بلد عربي شن هجوم ضد أوروبا، لا يمكن أن تكون إلاّ وليدة مخيلة خصبة. هيهات، إن احتمال أن يؤدي السباق إلى التسلح، هنا كما في مكان آخر من العالم الثالث، إلى الإسهام في تفاقم النزاعات المحلية والإقليمية، يبقى أكثر منطقاً.

الفرضية الرابعة

وتميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمحاولات توسع رأسمالي مستقل نسبياً في البلدان المحيطة بالنظام المذكور. إلاّ أن المحاولات باءت بالفشل لأنها لم تكن تتعدى حدود مشروع برجوازي وطني، كما أن العداء الذي لقيته من قبل مجموعة المحاور الرأسمالية ساهم في إفشالها.

١ ـ لقد أخضع التاريخ مجمل بلدان افريقيا وآسيا إلى انتشار القوى البحرية الأوروبية الغربية المستعمرة فيها. إثر الحرب العالمية الثانية، انقلب النظام الاستعماري رأساً على عقب نتيجة قيام حركات تحرير وطني استطاعت أن تحصل على الاستقلال سواء بواسطة الحرب أو بفضل المفاوضات.

إذاً، فإن محاولات إعادة البناء «الوطنية» الجذرية تندرج في سياق ما أسميناه روح باندونغ (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥). ويتعلق الأمر بتطوير مشروع تجديد وطني برجوازي يندرج موضوعياً في دينامية التوسع الرأسمالي العالمي (استثمار الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي صناعياً) ويعتمد على إصلاحات اقتصادية واجتماعية داخلية (إصلاح زراعي، تأميم. . . الخ). إن النزاعات مع المصالح الغربية كانت، إذاً، محدودة،

وكان بإمكان «البلدان غير المنحازة» أن تجنّد الدعم السوفياتي في سبيل الحصول على نتائج أكثر إيجابية في المفاوضات. وضعفت هذه الاستراتيجيا بسبب حدودها الداخلية (النزعات الشعبية) التي تعبّر عن استحالة حلم إقامة مشروع وطني برجوازي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم انهيار الدعم السوفياتي اليوم في إضعاف هذه الاستراتيجيا، واصطدمت المحاولة الجماعية للتفاوض على علاقات دولية أفضل عرفت باسم «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» (١٩٧٥) برفض غربي شامل كان ينذر بالهجوم المعاكس لإعادة الكومبرادورية التي بدأت اعتباراً من ١٩٨٠. وتندرج موالاة أوروبا للاستراتيجيا الأمريكية التي يساهم في نشرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق هذا الهجوم الشامل. والحال أن مشروع باندونغ خلّف من المشاكل التي تتطلب حلولاً أكثر مما حل منها. وهكذا، قد يتخذ المدى المتوسط المقبل شكل سلسلة من المحن التي ستدوم بقدر ما تحتاج إعادة التركيب الاجتماعي والسياسي التقدمي من وقت لتتوصل إلى الحلول، وكانت الردود الماضوية الخاطئة التي وإن عبَّرت، فإنما تعبر عن خيبة أمل الشعوب التي فقدت كل حيلة.

٢ ـ غالباً ما يقال إن نزاع الشمال ـ الجنوب، خلال الأربعين سنة الأخيرة، كان يحجبه نزاع أكثر أهمية، ألا وهو نزاع الشرق ـ الغرب. في الواقع، إننا نعتقد أن نزاع الشرق ـ الغرب هو بطبيعته مشابه لنزاع الشمال ـ الجنوب. على كل حال، ليست الثورتان الروسية والصينية، اللتان عاشتهما الشعوب على أنهما ثورتان اشتراكيتان سوى ثورات شعوب تنتمي إلى البلدان المحيطة بالنظام الرأسمالي، شعوب تعيش ظروفاً اجتماعية واقتصادية وسياسية قاهرة أوجدها النظام الرأسمالي، سواء تكلمنا على روسيا عام ١٩١٧ أو على الصين أو على كوبا أو على فيتنام. تنتمي هذه الثورات إلى الظواهر عينها التي تولد منها حركات التحرير الوطني في العالم الثالث. بيد أن هذه الثورات الاشتراكية كانت الأكثر راديكالية، وبالتالي الأكثر خطورة ـ وهذا ما فهمه الغرب الرأسمالي ـ بين كل الثورات والحركات التي شهدتها الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي.

٣ ـ شكّلت حقبة الثمانينيات فترة داكنة شهدت تقهقر القوى الشعبية على الصعيد العالمي، وذلك من ناحية النزاع الأساسي للرأسمالية المعمول بها فعلياً، أي من ناحية النزاع ما بين رأس المال المسيطر عالمياً والشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي. وولّد انهيار المحاولات الراديكالية الوطنية في الخمسينيات والستينيات ظروفاً سمحت في النصف الثاني من الثمانينيات بقيام رأس المال الدولي بهجوم عنيف يستهدف استدراج العالم الثالث إلى تبعية تخضع نظمه السياسية والاقتصادية دون استثناء إلى منطق التوسع الرأسمالي. إن التدخل في الخليج يشكّل فقرة من هذا البرنامج هي الفقرة الأكثر عنفاً، ولكنها ليست الأولى من نوعها. فقد سبقتها الحرب التي خاضتها الكونترا في نيكاراغوا، والتدخل في غرينادا من أجل صنع حكم موالٍ للولايات

المتحدة، والتدخل الذي جاء خفيفاً بعض الشيء في بنما بسبب طبيعة رئيس البلاد الذي كان يسعى تحديداً إلى المحافظة على السيطرة الأمريكية ـ التي كان يراها استراتيجية بالنسبة إلى بلاده ـ على المنطقة. كما نلحظ تدخلات عديدة في افريقيا، ولا سيما فرنسية، بغية تثبيت بعض رجال الدولة الذين ليسوا ديمقراطيين البتة في الحكم.

٤ ـ ولكن هل بإمكاننا أن نتكلم على الجنوب بصيغة المفرد كما فعلنا هنا؟ في الحقيقة، لا يشكل الجنوب عالماً متجانساً، ولم يكن أبداً كذلك، إذ إنه من خصائص التوسع الرأسمالي غير المتكافئ أن يسعى إلى أن تكون محاوره متجانسة، في حين يفرق بين البلدان المحيطة به بشكل واضح. وقد ظهر هذا في بلدان نصف صناعية وجعل بعضها الآخر «ربع دولي». إذاً، فإن هذا التمييز ليس بالظاهرة الجديدة، بل إنه شكل جديد اتخذته ظاهرة دائمة ألا وهي توسع الرأسمالية العالمية. وإذا كان استقطاب المحور للبلدان المحيطة به قد تطابق بالإجمال مع التمييز ما بين البلدان الصناعية والبلدان غير الصناعية، وذلك منذ الثورة الصناعية وحتى ما بعد الحرب العالمية، فإن ذلك يعد صحيحاً منذ الخمسينيات. إذاً، فإن عدم التكافؤ في تحويل بلدان العالم الثالث إلى دول صناعية هو الشكل الجديد الذي يتخذه استقطاب العالم، والأشكال الجديدة التي تتخذها سيطرة المحور على ما يحيط به من دول غدت صناعية تعمل اليوم عبر السيطرة على النظام المالي الدولي، كما على النظام التقاني ونظام الاتصالات. وهكذا، يتوجب علينا أن نتحدث عن البلدان المحيطة بالمحاور بصيغة الجمع، وليس اختزالها بالقاسم المشترك الذي يجمع بين أشكال اجتماعية متشابهة. إلاّ أننا لا نستطيع أن نتحدث عنها بصيغة المفرد أيضاً إذا ما اعتبرنا أن نزاع المصالح الأساسي قائم بين كل الكتل الشعبية في كل البلدان المحيطة بمحاور الرأسمالية، سواء كانت نصف صناعية أم غير صناعية، وبين مفهوم النظام الرأسمالي العالمي. وقد يكون النزاع أكثر عنفاً في المنطقة نصف الصناعية منه في المناطق الأشد بؤساً.

٥ ـ نلاحظ في الوقت الحاضر، أي بعد حرب الخليج، عودة المشروع الأمريكي ـ الأوروبي القديم حول عقد «ميثاق عسكري إقليمي» إلى الظهور (كان يطلق عليه اسم سنتو (Cento) في الخمسينيات والستينيات)، وكان قد تم بين أنظمة الكومبرادور في المنطقة، داعياً الغرب إلى ضمان الوضع الراهن، ممدداً هكذا منظمة معاهدة شمال الأطلسي، موفراً هالة من الشرعية للتدخلات المطلوبة لقمع ثورة الشعوب. ونذكر جيداً أن «السنتو» كان يعرَّف بأنه «معادٍ للنظام السوفياتي»، أي أن واجهته المعادية للشيوعية كانت في الحقيقة تستخدم وسيلة لإخفاء بُعده الفعلي، أي «حماية وضع الإمبريالية الراهن».

وها ان مشروع «السنتو» يعود اليوم إلى الواجهة بالرغم من زوال الاتحاد السوفياتي. فهل يشكّل التحالف من أجل التقدم (هذا التحالف يطالب بالتجديد

متنكراً بمعطف «الديمقراطية» أو بمعطف «الحرب ضد المخدرات»!) في أمريكا الجنوبية ورابطة السوق الأوروبية المشتركة، و«ميثاق مقاومة الكومنترن» (A. C. P.) (التي أكملت بـ «مواثيق الدفاع») في افريقيا شبه الصحراوية! ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا (A. S. E. A. N.)، شبكة يسيطر عليها الغرب، مكملة منظماته الخاصة (وأهمها منظمة معاهدة شمال الأطلسي (O. T. A. N)) طبعاً، وليست على نزاع معها؟ أنظام عالمي جديد؟ أم محاولة لإطالة عمر نظام استعماري قديم استفاد من انهيار الاتحاد السوفياتي؟

الفرضيــة الخامســة

لقد أظهرت حرب الخليج ما كان علينا أن ندركه منذ زمن بعيد، أي أن ليس لأوروبا وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر الولايات المتحدة في ما يتعلق بدول العالم الثالث عامة، وبالمنطقة العربية والشرق أوسطية خاصة.

١ ـ لفت النزاع في الخليج النظر إلى حدود الآمال التي بنيت على أساس «وجهة نظر أوروبية مختلفة» بالنسبة إلى النظام العالمي، وجهة نظر تنفصل عن الانحياز إلى الحلف الأطلسي. ذلك أن عدم الكفاءة الأوروبية في حرب الخليج كان متوقّعاً. إن الإعمار الأوروبي لم يستبدل انسحاب القوى المستعمرة بسياسة مشتركة تعمل في هذا المجال. فالكل يذكر أنه حينما سُوِّيت أسعار النفط إثر الحرب الإسرائيلية ـ العربية عام ١٩٧٣، صَحَت أوروبا من سباتها العميق، واستدركت أن لها مصالح في المنطقة، إلاّ أن تنبّهها هذا لم يؤدِ بها إلى تحريك ساكن في أي مبادرة هامة تتعلق مثلاً بالقضية الفلسطينية. فقد بقيت أوروبا في هذا المجال، كما في غيره، ضعيفة الإرادة وغير متماسكة. وسُجّل في السبعينيات بعض التقدم باتجاه الاستقلال حيال الولايات المتحدة، وسيبلغ هذا التقدم أوجه في قمة البندقية (عام ١٩٨٠)، إلاّ أنه لم يكن مدعوماً، فتلاشى مع الوقت في الثمانينيات، ثم اختفى مع الموقف الموالي لواشنطن الذي تبنّته أوروبا خلال حرب الخليج.

٢ ـ لم يعد لبريطانيا العظمى سياسة متوسطية وعربية خاصة بها. ففي هذا المجال، كما في غيره، ومروراً بالتعابير الأساسية (المحافظون ـ حزب العمال) اختار المجتمع البريطاني الولاء غير المشروط للولايات المتحدة، وهذا خيار تاريخي أساسي تخطّى من بعيد الظروف الحالية.

أما المانيا، فليس لها أيضاً سياسة عربية ومتوسطية خاصة، ويبدو أنها لن تسعى إلى تطوير سياسة في المدى المنظور، وذلك لأسباب عديدة. فالمانيا الغربية التي كان تقسيمها ونظامها يُعيقانها، كانت تكرّس كل جهودها لتطوّرها الاقتصادي، راضية بأن تتخلّف في مجال السياسة عن خطّي الولايات المتحدة و«أوربة» السوق الأوروبية

المتزامنين والمشبوهين. إن إعادة توحيد المانيا حديثاً واستعادتها كامل سلطتها الدولية لم تغيّرا تصرفاتها في شيء، بل على العكس دعّمتاها في الاتجاه نفسه. ويعود السبب في ذلك إلى أن الامتصاص الاقتصادي والاجتماعي لألمان ما كان يُعرف بألمانيا الغربية عملية مكلفة مما سيجعلها لفترة بضع سنين على الأقل تكون الهدف الأول للجهود الألمانية. أكثر من ذلك، فقد اختارت القوى السياسية المسيطرة (المحافظة، والليبرالية، والديمقراطية ـ الاجتماعية) أن تعطي التوسع الرأسمالي الألماني في أوروبا الوسطى والشرقية الأولوية، مقلّلة بذلك من الأهمية النسبيّة لاستراتيجيا أوروبية مشتركة، سواء على الصعيد السياسي أم على صعيد التوحيد الاقتصادي.

وتبقى مواقف فرنسا هي الأكثر تنوّعاً. فهذا البلد الذي جمع بين الأطلسي والمتوسط، وورث امبراطورية استعمارية، وصُنّف مع المنتصرين إثر الحرب العالمية الثانية، ما زال يعبّر عن مواقفه كقوة بالرغم من أن الواقع الاقتصادي والمالي لا يسمح له بالارتقاء إلى هذه المنزلة. وقطع ديغول حبل أحلام الجمهورية الرابعة الاستعمارية القديمة وكوّن مشروعه الثلاثي الطموح: فقد كان ينوي تجديد الاقتصاد الفرنسي وقيادة عملية إبقاء الاستعمار، مما يسمح باستبدال المفاهيم القديمة التي تمّ تجاوزها باستعمار جديد أكثر ليونة من سالفه، وتعويض الضعف الجوهري في كل بلد متوسط كفرنسا بواسطة توحيد أوروبا. وانطلاقاً من هذه الفكرة، كان ديغول يتصوّر أوروبا قادرة على الاستقلال عن الولايات المتحدة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي والمالي، وإنما أيضاً على الصعيد السياسي، كما على الصعيد العسكري ولكن على المدى الطويل. وكان ديغول يفكّر أيضاً أن يُسهم على المدى البعيد الاتحاد السوفياتي في إعمار أوروبا (أوروبا من الأطلسي حتى الأورال).

وكان يترتب على هذا التفكير (الجيواستراتيجي) في بناء أوراسيا (أوروبا ـ آسيا) في مواجهة القارة الأمريكية الشمالية، الذي لم يكن يحلو لواشنطن، سياسة فرنسية بشأن العرب. وكانت هذه السياسة دائماً حذرة، سواء تجاه المنطق العسكري الصارم للدور الذي تقوم به منطقة المتوسط والخليج في استراتيجية منظمة معاهدة شمال الأطلسي، أو تجاه إسرائيل التي تستخدمها الولايات المتحدة في إطار هذه الاستراتيجيا العسكرية.

إلاّ أن أفكار ديغول لم تعش بعد صاحبها، وعادت القوى السياسية الفرنسية عام ١٩٦٨ إلى ما كانت عليه قبل أزمة ١٩٥٨. على الصعيد السياسي تتصرف فرنسا في الوطن العربي كما في افريقيا شبه الصحراوية كقوة دعم مكمّلة استراتيجية الهيمنة الأمريكية. هذا هو الإطار الذي يجب أن يوضع فيه الخطاب المتوسطي الباريسي الجديد الذي يهدف إلى ربط المغرب العربي بالعربة الأوروبية (كما هي حال تركيا) بشكل يمنع فكرة تقارب عربي توحيدي، تاركاً المشرق عرضة للتدخلات الإسرائيلية ـ

الأمريكية. إن الطبقات الحاكمة المغربية هي مسؤولة، بلا ريب، كونها أظهرت تعاطفاً مع هذا المشروع، ولكن حرب الخليج وجهت ضربة قاسية إلى هذا المشروع، فالطبقات الشعبية في شمال افريقيا أكّدت في هذه المناسبة عروبتها وتضامنها مع دول المشرق، كما كان متوقعاً.

الفرضية السادسة

إن الاستمرار في اعتماد استراتيجية الهيمنة العالمية من قِبل الولايات المتحدة يتم عبر تأكيد دورها العسكري «المُنظِّم» لدول العالم الثالث المتمردة.

١ ـ إن العالم الثالث يُشكّل في نظر الولايات المتحدة «منطقة تعصف بها الاضطرابات». كما أن أوروبا واليابان هما بمثابة حليفتين أساسيتين للولايات المتحدة من خلال مشاركتهما إياها الاهتمام نفسه المتعلق بضمان النظام الرأسمالي. وهكذا يبقى نزاعهما مع الولايات المتحدة محصوراً ضمن الحدود الضيقة للمنافسة التجارية. بالمقابل، فإن نزاعات الشمال ـ الجنوب تتخذ دائماً بُعداً سياسياً غالباً ما يكون عنيفاً. لذلك نجد أن تدخُّلات واشنطن في العالم الثالث لا تُعدّ ولا تحصى: فما من منطقة أو حتى مجرد بلد في أمريكا وفي افريقيا وفي آسيا إلاّ تدخلت الولايات المتحدة في تدميره، وذلك إما بإثارتها انقلاباً ما، أو بممارسة ضغوطات اقتصادية ومالية (عبر المؤسسات الدولية التي تديرها وفق استراتيجيا الهيمنة ـ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، أو بتدخلاتها العسكرية المباشرة أو غير المباشرة. ولم يجرؤ حتى يومنا هذا الأوروبيون واليابانيون على اتخاذ موقف علني ضد هذه التدخلات، لا بل إنهم شاركوا، في معظم الأوقات، في هذه التدخلات، خصوصاً أنهم لم يستخدموا قط أصواتهم لمعارضة مشيئة واشنطن سواء في البنك الدولي أو في صندوق النقد الدولي. كما أنهم جعلوا سياسة السوق الأوروبية المشتركة تتطابق مع سياسة تلك المؤسسات في افريقيا.

٢ ـ غير أن العالم الثالث يُعَدّ أكثر فأكثر «هامشية» بالنسبة إلى النظام العالمي، سواء كمموّن بالمواد الأولية أو كسوق لصادرات الدول الصناعية وتوظيف لرؤوس أموالها. إن التطور التقاني من جهة، وتزايد الموارد المعدنية لقارتَيْ شمال أمريكا واستراليا من جهة أخرى، قد أسهما دون شك، وبشكل مؤقت، في الحدّ من أهمية مساهمة العالم الثالث.

يبقى أن نستخلص مما سبق أنه، من الآن فصاعداً، لا يُمكننا التعامل مع العالم الثالث على أنه «هامشي». فهذه الفكرة الشائعة إنما هي باطلة. أولاً، لأن الحدّ النسبي من مساهمة العالم الثالث يعود في الأغلب إلى وضع الجمود الاقتصادي المسيطر منذ العام ١٩٧٠، على أن تستعيد هذه المساهمة مكانتها النهائية إذا ما افترضنا حدوث

توسع جديد لها مدعوم وطويل الأجل. وإذا كنا حالياً نستطيع تجاوز خطر النقص الشديد في حال حدوث نزاع على نطاق محصور، فذلك يعود إلى كمية المخزونات الاستراتيجية الهائلة من المواد الأولية المنشأة من قبل الولايات المتحدة. إلاّ أن ذلك لا يعني البتة أنه بالإمكان المحافظة على هذا الوضع في حال بدء توسع جديد أقوى من سالفه. إذاً، إن السباق للحصول على المواد الأولية يستعيد على الأرجح حدّته، خاصةً أن هذه الثروات تواجه خطر النضوب ليس فقط نتيجة «السرطان» الدال على تبديد الاستهلاك الغربي، وإنما أيضاً نتيجة نمو الاستثمار الصناعي الجديد في الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي. لذا نجد أن النزاعات في سبيل هذه الموارد لم تفقد أبداً مبررات وجودها.

٣ ـ غير أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق أكيد على أوروبا واليابان على صعيد المراقبة الشاملة لموارد الأرض. وذلك ليس وحسب لكون الولايات المتحدة تُشكّل القوة العسكرية الوحيدة في العالم، وبالتالي ما من تدخّل كبير يجري في العالم الثالث من دون مساندتها، ولكن أيضاً لأن أوروبا (باستثناء روسيا) واليابان هما مجرّدتان من كل الموارد الأساسية الكفيلة بضمان اقتصاداتهما. إن تبعيتهما مثلاً في المجال الطاقيّ، وخصوصاً تبعيتهما لدول الخليج في مجال النفط، كانت وستبقى طويلاً في غاية الأهمية. إن الولايات المتحدة أثبتت، من خلال إمساكها ـ عسكرياً ـ بزمام الأمور في هذه المنطقة بعد حرب الخليج، أنها مدركة تماماً فعالية وسيلة الضغط هذه التي تستأثر بها لمواجهة حلفائها ـ المنافسين. إن النظام السوفياتي أدرك بدوره عجز أوروبا واليابان، وهو كذلك مدعو إلى التفكير ـ كما سبق وذكرنا في كتاباتنا السابقة ـ ببعض التدخلات السوفياتية التي وقعت في العالم الثالث، التي كانت تهدف إلى تذكير الأوروبيين واليابانيين بهذا العجز، وتحملهم بالتالي على التفاوض حول أراضٍ أخرى. وبإمكاننا تفادي عجز أوروبا واليابان إذا افترضنا حدوث تقارب جدّي بين أوروبا وروسيا («البيت المشترك» الذي نجده أينما كان). ولهذا السبب بات خطر إنشاء ما يُسمى أوراسيا كابوساً تعيشه واشنطن بقلق متزايد.

إن الخيار الاستراتيجي الأمريكي يُشدد على أهمية حفظ وتدعيم «جو سياسي يتلاءم مع المؤسسات الحرّة» في العالم الثالث، وذلك بخلاف الكتابات الصحفية الشائعة. كما يُترجم إحساساً عميقاً بأن العالم الثالث ليس هامشياً بأي شكل من الأشكال، بل، على العكس، بقدر ما يتلاشى نزاع الشرق ـ الغرب (ضمن حدود خطره العسكري على الأقل)، وطالما أن وسائل المنافسة الاقتصادية الموافقة على «قواعد اللعبة» تدير وحدها النزاع الغربي الداخلي، وطالما أنها لا تواجه خطر الانسياق إلى مواجهات سياسية عنيفة (إن لم تكن عسكرية كما كانت الحال دائماً على امتداد تاريخ الرأسمالية وحتى العام ١٩٤٥)، فإن النزاع القائم بين الولايات المتحدة والعالم الثالث يحتلّ عملياً مركز الأولوية.

إن التطورات المحتمة في هذا الميدان ينبغي أن تتسبب حتى في تفاقم بواعث المواجهات، ليس فقط من منطلق تصنيع العالم الثالث، إنما أيضاً من منطلق أن الدول المتوسطة تستطيع، من الآن فصاعداً، أن تتحول دولاً «خطيرة» على الصعيد العسكري، أي أن يصير بمقدورها تهديد طرق المواصلات البحرية والجوية التي تؤمن هيمنة عالمية لمصلحة الولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان قد بلغ هذه المرحلة من الخطورة. وهذه كانت حجة كافية لإقناع البنتاغون بضرورة تهديم القوة العسكرية ـ الصناعية لهذا البلد، وذلك قبل اجتياح الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بمدة. ماذا بمقدور الولايات المتحدة أن تفعل في المستقبل، بالنسبة إلى إيران، مثلاً، أو أي بلد آخر من بلدان العالم الثالث في وضع مماثل لوضع العراق؟

٤ ـ من المؤكد أن التهديد لن يكون مباشراً، وذلك بالتحديد لأن الهيمنة الأمريكية، ومن ورائها هيمنة مجموعة المراكز الرأسمالية، تعمل بمساعدة التحالفات الاجتماعية والسياسية مع الطبقات الحاكمة في العالم الثالث. تُعتبر الكومبرادرة (Compradorisation) السياسية في الظروف الحالية شبه عامة، ويمكن عدّ الدول التي تقاومها عادة على الأصابع (الصين، كوبا، فيتنام، كوريا الشمالية).

وتعتبر الولايات المتحدة من منظورها السياسي الواسع أن أمريكا اللاتينية بأكملها لن تطرح بعد الآن موضوع النظام العالمي، ذلك أن الطبقات البرجوازية المحلية الحاكمة تملك ما يكفي من القدرات لاحتواء الاضطرابات الشعبية المحتملة، كما أنها تدرك جيداً المصلحة المشتركة التي تتقاسمها مع الرأسمالية المسيطرة عالمياً. كذلك فإن الولايات المتحدة تعتبر أن دول افريقيا شبه الصحراوية هي في غاية الضعف مما لا يُمكّنها، بالرغم من عدم استقرارها، من الارتقاء إلى مستوى «الدول المتوسطة» الخطيرة عموماً. بالمقابل، فإن البلدان العربية وإيران تعتبر خطيرة «حكماً» بسبب حدة قوميتها المعادية للغرب من جهة، وعجز البرجوازيات المحلية ـ رغم تعاطفها ـ عن إخضاع هذه العواطف الشعبية من جهة أخرى، مما يجبرها إما على التظاهر الدائم بالقومية وإما حتى على الانزلاقات الغوغائية التي لا تُضبط.

وحدها الأنظمة القديمة في شبه الجزيرة العربية (السعودية، الكويت، الإمارات) لم تخضع لهذه القاعدة. نذكّر كذلك بأن سقوط شاه إيران، يبقى درساً مهماً في الذاكرة السياسية الأمريكية، وأنّ الرأي العام الأمريكي (والغربي) المتعلق بالدول العربية وبإيران ليس نتاجاً مصطنعاً، ذلك أنه مطابق لحقيقة ملموسة، مما يسمح للصهيونية باستغلال جيد لهذا الظرف في محاولة خلق جو من الكراهية الفعلية في نفوس الغربيين تجاه العرب عامة والمسلمين خاصة.

وتبقى الولايات المتحدة «حذرة» بالنسبة إلى الشعوب «الشرقية» الأخرى، أي شعوب شبه القارة الهندية وشعوب شرق وجنوب شرق آسيا. ولكن تبدو هنا

البرجوازيات المحلية قادرة، نوعاً ما، على السيطرة على الأوضاع، بالرغم من فشل الانضماميين، الذين ظهروا في الهند، وفي سري لانكا الغارقة في أتون الحرب الأهلية (وتأتي قضية السيخ كنموذج في هذا الإطار)، وبالرغم من إخفاق الثورة الديمقراطية في كوريا وحرب الموالين المتواصلة في الفيليبين. إن النجاح الاقتصادي رغم محدوديته ـ في إطار رأسمالية الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي ـ يمنح بعض الاستقرار لأنظمة الحكم القائمة. بيد أن الولايات المتحدة لم تضع كامل ثقتها في حلفائها المحليين لاشتباهها باحتفاظهم ضمناً بفكرة القومية «المعادية للغرب». إن أهمية العالم الثالث في استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي أساس التفكير العسكري المتواصل حول «وسائل التدخل المناسبة».

تتمتع الولايات المتحدة، اليوم، بخبرة ٤٠ عاماً في مجال التدخلات المتواصلة بمختلف أشكالها، إلاّ أن نتائج هذه التدخلات متفاوتة. والتدخل كان يتوّج بانتصار لا جدل حوله كلما اقتصر الأمر على تنظيم انقلاب أو تنفيذ عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير. فلائحة الانقلابات طويلة (منذ ارتقاء شاه إيران سدة الحكم في العام ١٩٥٢ إلى سقوط نظام آربنز (Arbenz) في غواتيمالا العام ١٩٤٥). ومن بين آخر التدخلات العسكرية نذكر تدخل العام ١٩٨٣ في غرانادا، إحدى جزر الانتيل وتدخُّل العام ١٩٨٩ في بنما.

إن نجاح الانقلابات بهذه السهولة يبيّن إما أن بعض الضحايا من الأنظمة لم تحظَ أبداً بدعم شعبي حقيقي، وإما أن الدعم الشعبي كان يتلاشى تدريجياً مع انحسار الشعبية التي قامت عليها هذه الأنظمة (اندونيسيا ١٩٦٦، غانا ١٩٦٦، مصر ١٩٧٠... الخ). إن حرب الخليج تُظهر أن النجاح هو كذلك سهل نسبياً (حتى ولو كانت العملية باهظة التكاليف) طالما أن النزاع يبقى محصوراً في حدود الحرب «الكلاسيكية» (جيش ضد جيش دون أي حشد شعبي في المعركة). بالمقابل كانت نتائج التدخلات تنتهي بتعادل الفريقين كلما أُدخل النزاع ضمن المواجهة شرق ـ غرب. إن حال حرب كوريا تشكّل نموذجاً في هذا الإطار. وكلما حظي الحكم الواقع ضحية الهجوم الأمريكي (أو الغرب بشكل عام)، بشرعية وطنية وشعبية، تأتي نتائج هذه التدخلات هزيلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، ولا نجد مثالاً أفضل من مثال فيتنام الذي ترك أثراً عميقاً في نفوس الأمريكيين، حتى انه حظي بهذه التسمية العرضية «عقدة فيتنام». وكانت كلمات بوش الأولى، بُعيد انتصاره على العراق، تدور حول هذه المسألة («وأخيراً تحررنا من «عقدة فيتنام» ـ بحسب تعبيره). وهكذا هي حال كوبا (الانسحاب المهين من خليج الخنازير ١٩٦١)، وحال عملية إنقاذ السفارة الأمريكية في إيران (١٩٧٩)، والتدخل في لبنان ١٩٨٢. وينطبق الوضع نفسه، إلى حد ما، على نيكاراغوا والسلفادور وانغولا والموزمبيق، بالرغم من هزيمة الساندينيين (Sandinistes) الانتخابية، وتقهقر «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (M. P. L. A)

و«جبهة التحرير في الموزامبيق» (FRELIMO) وهما عدوّان لأمريكا لم يجر دحرهما بشكل حاسم، كما أن خصومهما الرجعيين المدافعين عن مصالح واشنطن (أمثال سافيمبي والرونامو) لم يحظوا ولو بحد أدنى من الاعتراف بشرعيتهم.

وكان التفكير العسكري للولايات المتحدة منهمكاً دائماً في معالجة هذه المشكلة، ولكن في الحقيقة دون إيجاد حل لمعضلة الامبريالية: فكيف السبيل إلى محاربة ثورة الشعوب المحيطة بالنظام الرأسمالي والمعارضة له بشدة، بشكل فعّال؟

يبدو أن خلاصة الانهزامات ـ وأولها هزيمة فيتنام، بالإضافة إلى هزائم أخرى ـ استطاعت إقناع الاحترابيين (خبراء الخطط الحربية الاستراتيجية) السياسيين بضرورة توجيه الضربات في أسرع وقت ممكن وذلك قبل تبلور أي خيار شعبي.

إن الظروف الحالية لا تشكّل قطعاً أي تهديد، فاستنفاد الشعبية الراديكالية في الستينيات لم يُخلِ الساحة أمام خيار قومي شعبي جديد ينسجم مع تحديات الزمن الحالي، بل، على العكس، مهّد الطريق أمام حركات السلفيين (الأصولية الدينية، العرقية الوطنية المتطرفة) التي تضعف قوة الأغلبية الإنسانية المتمثلة بشعوب العالم الثالث.

هذا ما دفع البنتاغون إلى إعداد نظريته حول «النزاعات الخفيفة الحدة» (Low Intensity Wars)، إذ يقتضي الأمر إطالة فترة الضعف السائد في العالم الثالث قدر المستطاع من خلال تشجيع الحركات السلفية المعنية وتغذية النزاعات الإقليمية التي يمكنه التورط فيها في سبيل «إفساد الأوضاع». وهذا يمكّننا من استيعاب لعبة العربية السعودية ـ الحليف الوفي لواشنطن ـ مموّلة الحركات الإسلامية التي تصوّرها وسائل الإعلام الغربية أنها الخصم «الأساسي» للغرب! كما أن تشجيع الغرب الداعم حرب العراق ضد إيران، يندرج كذلك ضمن هذا الإطار. وقد عُمل باستراتيجية إدارة النزاعات الخفيفة الحدّة في مجال زعزعة الأنظمة التقدمية في نيكاراغوا وأنغولا والموزمبيق وإثيوبيا، بنسب متفاوتة. وكان السلاح هذه المرة تقديم الدعم إلى خصوم هذه الأنظمة: الكونترا (Contras)، وأونيتا (Unita) والرونامو (Le Renamo) والانفصاليين الاريتريين والتيغريين (Tigré).

ومن الجدير ذكره أنه تمخّض عن هذه الاستراتيجيا عدة نتائج، وسيكون لها، مستقبلاً، نتائج مماثلة إذا ما بقيت القوى القومية الشعبية أسيرة الحيرة الايديولوجية وعدم وضوح مشاريعها الخاصة.

ولكن ماذا يمكن أن يحصل، تحديداً يوم يتم تجاوز هذه الحدود القائمة هنا أو هناك؛ بخاصة إذا ما تمّ ذلك في بلد مساحته كبيرة؟ لم يفكر البنتاغون حتى الآن في الإمكانية («التقنية») للقيام بتدخلات عسكرية طويلة الأجل إلاّ في بلدين: المكسيك

والفيليبين. ففي بلاد أخرى، يبدو القرار الأمريكي مشلولاً مع ظهور شبح «الحرب القذرة» التي يصعب تأمين التأييد السياسي لها.

إن حرباً متفقاً عليها كحرب الخليج لم تعد نزاعاً خفيفاً. وتُظهر كيف أن الولايات المتحدة تستطيع جيداً الخروج عن حدود المخطط الذي رسمته على أساس تطلعاتها.

هذا الخيار يوشك أن يؤدي إلى الإبادة الجماعية. فلقد بيّنت حرب الخليج كيف أدى الحرص على تحاشي المواجهات الأرضية بين الجيوش الأمريكية والعراقيين إلى إحلال كل الطرق الحربية بهدف تدمير كامل للبلد الخصم مع شعبه، حتى ولو كان هذا الأخير عاجزاً عن تهديد الأمن الأمريكي.

وبهذا نعبر من توازن الإرهاب الناتج من الاقتناع بالعدول عن فكرة المنافسة النووية، إلى الحشد المنظّم لعدم التوازن! إننا نخطئ إذا ما قللنا من أهمية هذا الخطر المُحدق بالعالم الثالث واستبعدنا احتمال الإبادة الجماعية، خاصة أن تاريخ الغرب قد شهد، للأسف، العديد من الأمثلة. نضيف أن ضغوطاً شديدة تؤثر في قرار الولايات المتحدة، وذلك لمصلحة الخيار المتعلق بـ «الحروب المتّفق عليها». كما أن هذه الضغوط تقضي لصالح التخلي عما يعتبرونه أساساً لوهم إدارة الحروب الخفيفة الحدة. فالمصالح الاقتصادية والمالية للمجموعة العسكرية ـ الصناعية تعطي التسلح الأكثر تقنية الأولوية، بينما تعطي الحروب الخفيفة الحدة لإعادة بناء القوى المسلحة البدائية هذه الأولوية.

الفرضيـة السابعـة

لقد تعمّق مفهوم تعميم الرأسمالية تدريجياً طوال ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد تقوّضت فيه فعالية الدولة ـ الأمة المعمول بها قديماً. وقد توصّل النظام إلى فرض سلطة فعلية فوق الدول (نواة الحكم العالمي) قادرة على إدارة التحديات الجديدة التي يواجهها هذا النظام، فلا تقاسم الهيمنة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان (Shared Hegemony)، ولا منظمة الأمم المتحدة استطاعا الردّ كما يجب على التحدي.

إن النمو التدريجي لسلطة فوق ـ دولية فعالة ومتقدمة يؤدي أولاً إلى تحوّلات جذرية في الأنظمة الاجتماعية والسياسية للإدارة الدولية في مختلف أرجاء العالم: الغرب والشرق والجنوب.

١ ـ شكّلت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٢) حلقة تاريخية مغلقة، من الآن فصاعداً. فالنظام المطبّق بعد هذه الحرب كان يرتكز على مجموعة تأكيدات نهائية في ظاهرها: أسطورة التزايد اللامتناهي الذي تحققه دولة الرفاه

(Welfare State) في الغرب، وايديولوجيا النمو في العالم الثالث، وتطبيق النظام السوفياتي في بلدان شرق أوروبا والقطبية الثنائية العسكرية والايديولوجية.

وكانت علاقات الشمال ـ الجنوب قائمة في آن على التعاون وعلى النزاعات. كما أن العالم الثالث يستفيد من نزاع الشرق ـ الغرب لتوسيع مجال مناوراته. ولم يكن النظام المذكور ثابتاً. إن التعمق التدريجي في مفهوم تعميم الرأسمالية في مختلف الميادين، الاقتصادية والبيئية والايديولوجية والثقافية والسياسية والعسكرية، أدى إلى نخر الأنظمة وتحويلها إلى أساطير قديمة. ففي الغرب، كانت دولة الرفاه نتاجاً متأخراً لتحضيرات تاريخية طويلة مما سمح بتحقيق اتفاق تاريخي اجتماعي بين رأس المال والعمل. غير أن هذا التقدم الاجتماعي كان يقوم على مسلّمتين:

ـ تفوّق الأنظمة الإنتاجية القومية الذاتية كحصيلة تاريخية لعملية بناء الحكم القومي البرجوازي رغم انفتاحها على المنافسة الدولية، من جهة.

ـ والفكرة الراسخة بأن ثروات الكرة الأرضية غير محدودة، من جهة أخرى.

لقد فُككت الأنظمة الإنتاجية القومية وأُعيد تركيبها على أنها عناصر في النظام الإنتاجي العالمي. ولكن الدولة، التي هي أداة ضرورية لتنظيم اجتماعي وسياسي في آن، كما للاتفاق الاجتماعي الداخلي وتفاعله مع الخارج، بقيت الدولة القومية، دون أن يكون تجاوزها على صعيد الشعور الثقافي والسياسي مُثاراً حقاً.

إن الفوضى المتصاعدة في أوروبا داخل السوق الأوروبية المشتركة وخارجها، والعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان (أي مفاوضات «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة» (GATT)) هي نتيجة هذا التطور. ولا يمكن التغلّب على هذه الفوضى إلاّ في حال تبلور وحدة دولية جديدة بين الشعوب القادرة على نقل آليات الإدارة الاجتماعية التقدمية إلى نطاق مجموعات كبيرة وجديدة. ويمكن إيجاد مكونات الرد على التحدي في العقلية الايديولوجية الاشتراكية وليس من خلال تعميم الرأسمالية، التي يهمها أن تستغل الفروقات في ربح سريع.

إن إعادة اكتشاف وسائل تبديد ثروات الكرة الأرضية التي سبّبها فائض الإنتاج الرأسمالي، ساهمت في قطع الغصن الثاني الذي يرتكز عليه نظام ما بعد الحرب. ولكن لكم يبدو نظامنا السياسي والثقافي مجرداً تجاه هذا التحدي! أوَليست العجرفة الأمريكية في مؤتمر ريو (١٩٩٢) دليلاً قاطعاً على هذا؟

٢ ـ لقد ولجت الدول المحيطة بالنظام الرأسمالي عصر التصنيع، وذلك بعد حصولها على استقلالها وإن بطريقة غير متساوية، فتصنيع العالم الثالث لا يضع حداً للاستقطاب، بل ينقل آليته وأشكاله إلى مخططات أخرى، مفروضة من قِبل الاحتكارات المالية والتقانية والثقافية والعسكرية التي تستفيد منها المدن الرئيسية. إن

التصنيع، إذاً، لا يولّد هنا أي ارتقاء اجتماعي إلى المستوى المتطور الذي بلغه الغرب، ذلك أن التوافق التاريخي بين العمل ورأس المال في هذه المدن الرئيسية تم تحقيقه من خلال تخفيض كبير في الجيش الاحتياطي. بالمقابل، لا نجد ظرفاً مناسباً واحداً، في العالم الثالث المصنّع، يمنع التوسع الرأسمالي من اتخاذ أشكال همجية.

إن وجود جيشين معاً، أحدهما في نمو متزايد والآخر احتياطي، يجعل النزاع الاجتماعي في غاية العنف. هذا الوضع الفوضوي الذي تتميز به الرأسمالية الحديثة لا يمكن معالجته إلاّ إذا تبلورت تحالفات قومية وشعبية، تتمحور حول الطبقة العمالية، وحول المزارعين الذين يتم استغلالهم بإفراط تحت عبء تمويلِ التوسع الرأسمالي المفروض عليهم، كذلك حول الطبقات الفقيرة الهامشية التي تشكّل الجيش الاحتياطي.

ففشل الحلّ الذي اقترحه مشروع تعميم النظام السوفياتي يُحرر حكماً من الأسطورة القديمة: فالبرهان واضح على أن الهدف من «الاسترجاع»، عبر وسائل الدولانية التي تتعارض مع الديمقراطية والتي تطلق على نفسها اسم الاشتراكية، يؤدي مباشرة إلى إعادة الرأسمالية إلى حجمها «الطبيعي». ولكن في هذا الوضع، قد تجد الرأسمالية نفسها أكثر قرباً من الدول المصنّعة المحيطة بالنظام الرأسمالي، مما هي عليه بالنسبة إلى المراكز الرئيسية المتقدمة. إن الإدراك التدريجي للفشل الجديد هذا يأتي ليزيد من الفوضى العالمية.

٣ ـ إلاّ أن هذا الفشل يتزامن مع بدء انتصار هيمنة ايديولوجية من طرف واحد. فهل أن عدم إعادة التركيب الاجتماعي التقدمي في كلٍّ من أجزاء العالم الثلاثة، وعدم وجود تقسيم إقليمي ينسجم مع النظام العالمي، يسمحان للولايات المتحدة وحدها، بالتعاون الجزئي مع أوروبا واليابان، أو بفرض شروط اللعبة؟ وما هي هذه الشروط؟ وكيف سيتم فرضها؟

إن تشجّع القوى المحافظة على فرض ما ندعوه حلم السوق لهو دلالة على قوة هذا الحلم. فالخطاب التحرري الجديد (Néolibéral) لا يردّ على تحدي تعميم العالمية إلاّ إذا حقق هذا التعميم انفتاحاً متوازياً لجميع المعابر، وذلك أمام التجارة ورؤوس الأموال وهجرات العمال، وإذا شمل أيضاً مشروع بناء دولة عالمية تؤمن الديمقراطية العالمية وتُشرف على عملية الانفتاح هذه. ولكن هذا الخطاب يبدو ناقصاً باقتراحه فتح المعابر أمام رؤوس الأموال فقط، وبالتالي إغلاقها أمام العناصر البشرية، وتمسكه بإضعاف الدول دون أن يؤمن لها وسائل بديلة ودون أن يتطرق إلى تقويم الخلل العسكري المخيف. إن المعادلة المطروحة تزيد من الاستقطاب العالمي مما يؤدي إلى ثورات عنيفة رافضة النتائج ومتجاهلة الأسباب.

الرغبة قوية، إذاً، في اعتماد الردّ العنيف. لذا تأتي حرب الخليج لتُترجم هذه

الرغبة مفتتحة مرحلة جديدة في التاريخ تعصف بالعنف الخالص عوضاً من تكريس السلام والحق والعدالة.

٤ ـ إذا استبعدنا فكرة أن الولايات المتحدة تتصرف وحدها كـ «فارضة للنظام في العالم»، أو بالتعاون الجزئي مع أوروبا واليابان، هل يمكننا أن نتصور عندئذٍ أن نظام الأمم المتحدة، وقد عُزّزت صلاحياته، يشكّل نواة الدولة العالمية الضرورية؟

إن هذا الاقتراح يبدو سخيفاً وخطيراً في آن. فحتى الآن، لم يعمل نظام الأمم المتحدة بحسب النصوص المُدرجة في ميثاقه. فهو لم يكن مشلولاً نتيجة نزاع الشرق ـ الغرب كما هو شائع. في الواقع إن منظمة الأمم المتحدة كانت قد شُلَّت بعد سيطرة الغرب على النظام العالمي، ذلك أن قرار العالم الثالث لم يحظَ إلاّ بأهمية على الصعيد الكلامي (وخسر حتى هذه الأهمية لاحقاً مع انهيار مشروع باندونغ). كما أن نظام الأمم المتحدة لم يُدافع ولو مرة واحدة عن قضايا العالم الثالث، لتوافقه الدائم مع المشيئة الغربية. وتحوّلت منظمة الأمم المتحدة خلال حرب الخليج إلى مجلس لتسجيل أوامر واشنطن وحلفائها ليس أكثر. ووجهت حرب الخليج، في هذا المجال، ضربة إلى الآمال المعلّقة على رؤية انتهاء الحرب الباردة من خلال إطلالة جديدة للأمم المتحدة تسمح لها بأداء دورها الإيجابي في إعادة بناء حقيقية لعالم متعدد المحاور.

ولكن الأمم المتحدة خسرت اليوم، في نظر شعوب العالم الثالث، الكثير من شرعيتها، كما أن خطابات الحكومات الراضخة للكومبرادرة (Compradorisation) فقدت بدورها هذه الشرعية.

٥ ـ إن إعادة بناء نظام عالمي فعّال وتقدمي يمرّ عبر تغيير الأنظمة القومية القائمة في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذا يجب عدم الاستهتار بنظام الأولويات المنطقية الضرورية، لأن تجاهل هذا الأمر يعني البدء بالنهاية، أو قلب الموضوع.

التغيير يعني أولاً إعادة صياغة التطلعات الاشتراكية في مختلف أنحاء العالم. فالاشتراكية لم تمت ولكنها لن تتمكن من استرداد قوّتها في حال إصرارنا على إحياء معادلات الاشتراكية ـ الديمقراطية القومية القديمة والماركسية اللينينية الدولانية. كما أن الاشتراكية الجديدة عليها أن تكون أكثر دولانية مما كانت عليه سابقتها. ويتوجّب عليها أن تشارك فعلياً في إعادة تركيب المجموعات الإقليمية القادرة على مقابلة دولانية الشعوب بدولانية رأس المال.

إن التقسيمات الإقليمية الضرورية والمتوخاة هنا ليست قطعاً تلك المصمّمة حسب المنطق الامبريالي الجديد المتعلق بشدّ مناطق معينة في الجنوب إلى عواصم البلاد النافذة (كإدخال المكسيك في المجموعة الأمريكية الشمالية، وانضمام دول افريقيا إلى أوروبا، وإعادة بناء قوي شرق آسيوي تحكمه اليابان). فهي تطمح، بعكس ذلك، إلى

تجاوز متطلبات الدولة القومية داخل أوروبا من جهة وإلى دعم إرادة التفاوض الجماعي والتركيز الذاتي لمناطق العالم الثالث من خلال تنظيمها بشكل إقليمي (افريقيا، الوطن العربي، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا. . .) من جهة أخرى. وإلاّ فإن العالم سيغرق في دهاليز العودة إلى الوراء مما سيغذي نزاع الأمم والمجموعات الفعلية أو الوهمية غير المضبوط. هذه الدولانية تتطلب بدورها تخفيفاً في حدة المطالبة بسوق عالمية وضبط إيقاع انتشارها بشكل يتوافق مع بدء الهجرات العمّالية وبدء بناء مجالات سياسية ديمقراطية متعددة القوميات بحيث تشكّل أساساً لسياسات اشتراكية تقدمية عميقة. ويجب ألاّ ننسى أبداً نظرية المنافسة العالمية التي تحدّد ـ وإن بشكل غير دقيق بعد ـ الفعالية لأمد طويل. غير أن هذه النظرية تبقى بعيدة بعض الشيء. كما أنه يجب عدم فرضها كعمل مباشر وإلاّ تأجّل استحقاقها المنتظر. ولا مفر من تأمين نمو محمي ومركز ذاتياً فترة زمنية طويلة. إن تعميم مفهوم العالمية يجب ألاّ يتعارض مع هذا النمو بل عليه أن يشارك في إنجاحه من خلال تنظيم مرن ـ وحتى مخطَّط له ـ لتبادلات بين مختلف مناطق الكرة الأرضية التي تعاني تفاوتاً في مجال نموها. هذا هو ما نقصده بالتفكك (Delinking)، وبالنظام العالمي المتعدد المحاور. وفي هذا الإطار الجديد، تستطيع علاقات التعاون الحقيقي بين الشمال والجنوب، كذلك بين الغرب والشرق، أن تقدم دعماً لتطور عام متقدم يستحيل استبداله بفكرة مشابهة لفكرة «السوق» العجائبية.

وربما يشغل سيناريو الامبريالية الجديدة الأوروبية المشتركة، المسيطر بشكل خاص في «جنوب» أوروبا، العربي والافريقي، ذهن كل من يحنّ إلى الماضي. لقد أظهرت حرب الخليج، كذلك انعدام التماسك: إن وجوب التحكم بالنفط من قبل «الغرب» لا يمكن تحقيقه إلاّ تحت إشراف الجيش الأمريكي المباشر. أما أوروبا فلا يمكنها إلاّ أن تلعب ورقة الصداقة مع البلدان العربية لمواجهة المشروع الأمريكي. فالوطن العربي لا ينتمي إلى «دائرة نفوذ» السوق الأوروبية المشتركة، إنما إلى «دائرة نفوذ» الولايات المتحدة. إن الفلك «الأوروبي» بحصر المعنى يواجه خطر الانحسار إلى ما يساوي العالم الافريقي الرابع. وتبدو المانيا، من جهة أخرى، مدركة هذا الواقع، وهي تتصرف على أساسه. أما روسيا فتبدو من جهتها غير قادرة على تأكيد وجودها خارج حدودها.

كل هذا يعني أن أوروبا لم تعد موجودة، إنما تحوّلت إلى قزم سياسي. إن محاولة فرض عالم الرأسمالية بحدوده المثالية أدّى إلى غرق نهضات قومية متطرفة وتأكيدات عدوانية مثيرة لتجمعات موجودة فعلياً أو وهمياً، دينية أو عرقية، تبدو عبثية وغير منطقية، في الفوضى السائدة في عصرنا.

ومن الأفضل استبدال عالم الرأسمالية هذا بالاشتراكية العالمية كحلٍ واقعي

وإنساني، وذلك عبر المرور بمرحلة بناء عالم متعدد المحاور، قائم على تحالفات إقليمية ضمن أنظمة ديمقراطية قومية وشعبية مستقلة بعضها عن بعض.

٦ ـ هل من وجوب إذاً للحديث عن تجديد هيمنة الولايات المتحدة، التي شهدت موتاً سريعاً؟ إن ما يحدث الآن ـ بحسب رأينا الخاص ـ إنما هو تحالف ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والمانيا حيث يمكن تمييز دور وتطلعات كل من أعضاء هذا التحالف. فمصلحة المانيا واليابان تكمن في المنافسة الاقتصادية، بينما تمثّل الولايات المتحدة دوراً ـ يكلفها الكثير ـ ألا وهو فرض نظام قادر على ضبط النظام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة. وإننا ندعو هذا النظام «امبراطورية الفوضى».

في الواقع، لا يقتضي الأمر بناء نظام عالمي جديد أقل سوءاً من هذا الذي نكاد نخرج منه (منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية) وإنما تحقيق نوع من النظام العالمي العسكري مترافق مع نظام الرأسمالية المتحرر والهمجي.

كما تصبح مسؤوليات الشعب الأمريكي أكثر أهمية ودقة في مرحلة الصراع من أجل عالم عادل. لقد تخلّت الولايات المتحدة نهائياً عن فكرة الانعزالية. وللأسف، فإن نتائج تدخلات الولايات المتحدة بالإضافة إلى نتائج تدخلات باقي القوى الرأسمالية لم تكن غير سلبية، وذلك منذ العام ١٤٩٢. لأن هذه التدخلات لم تأتِ إلا خدمة لمتطلبات التوسّع العالمي للرأسمالية المستقطبة بطبيعتها، التي خلّفت باستقطابها هذا العديد من الضحايا من بين الشعوب التي رزحت تحت أعباء تمويلها. ولن تكون إدارة كلينتون أكثر تعقلاً من إدارة ترومان، المسؤول عن الحرب الباردة، أو من إدارة كينيدي. يجب بالتالي أن تتألف في الولايات المتحدة قوة شعبية مستقلة عن التقاليد الامبريالية لدى الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء. قوة قادرة على فرض نزع حقيقي للسلاح في محاولة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، مما ينقذ كذلك الطبقات الشعبية في هذه البلاد. ولكن هذا يتطلب موقفاً شجاعاً يقضي بالخروج من حدود حسابات المكاسب الضيقة. فتحقيق هذا الشرط سيسمح للولايات المتحدة بالمساهمة، على الصعيد الدولي، في الدفاع المشترك الذي تخوضه كل الشعوب من أجل الوصول إلى نظام عالمي جديد وفعلي.

المراجـع

ʾS

r. *Empire of Chaos*. Translated by W. H. Locke. New York: nly Review Press, 1992.

. *U. S. Militarism in the New World Order*. U. S. A.: Duke University, 1992. (Polygraph; no. 5)

———. *The Utopia of Capitalist Globalisation*. Stockholm: Dogens Nyheter, 1992. (Published in Swedish).

——— [et al.]. *Les Enjeux stratégiques en Méditerrannée*. Paris: L'Harmattan, 1992.

Capron, M. [et al.]. *L'Europe face au sud*. Paris: L'Harmattan, 1991. (English version will be published by *Journal of Area Studies*, U. K.).

Periodicals

Amin, Samir. «Capitalisme et système mondial.» *Sociologie et sociétés* (Montréal): automne 1992.

———. «Face au défi de la mondialisation: La Déconnexion incontournable.» *Contradictions* (Bruxelles): septembre 1992.

———. in: *Monthly Review* (New York): vol. 44, no. 3, July-August 1992.

———. «The Real Stakes in the Gulf War.» *Monthly Review* (New York): vol. 43, no. 3, July-August 1991.